يقبل عليها محدودو الدخل

جمعيات التوفير.. مبالغ متواضعة وإنجازات رائعة

غزة/جذور للخدمات الصحفية

لم يكن أمامي من مفر سوى اللجوء لجمعيات التوفير من أجل الحصول على المال الكافي لإتمام مراسم الزواج حسب العادات والتقاليد السائدة.

بهذه العبارة اختصر الشاب نهاد فؤاد اللهواني ٢٧عاماً من مدينة رفح فترة طويلة من المعاناة والتفكير في كيفية حل الأزمة المالية التي تواجهه للارتباط بالفتاة التي اختارها قلبه.

وقال اللهواني الذي يعمل في إحدى المؤسسات الحكومية براتب بسيط أنه حاول جاهداً توفير المبلغ الكافي للزواج عبر الاستدانة من أحد الأقارب أو الأصدقاء إلا أنه لم يستطع بسبب الأوضاع الصعبة التي يمرون بها.

وقال: جاء الفرج بعد أن اقترح عليّ أحد الأصدقاء الاشتراك في «جمعية توفير» من أجل تدبير المال اللازم للزواج، وبالفعل كانت فكرة رائعة.

وأضاف: اشتركت في جمعية توفير مع بعض الأصدقاء وتمكنت من توفير ١٢ألف شيقل هي إجمالي المبلغ الذي ساهم به ١٢مشتركاً في الجمعية.

ويقول إقترح عليّ بعض الأصدقاء اللجوء إلى أخذ قرض من البنك إلا أنني رفضت بعد أن سمعت عدة آراء تقول بأنه حرام.

ويقول اللهواني أنه يعرف الكثير من الأصدقاء الذين يشتركون في جمعيات توفير مماثلة لسد احتياجاتهم وتوفير أموالهم. وأضاف.. حقاً إنها فكرة رائعة وأشعر أنني قد أنجزت شيئاً.

يشار إلى أن جمعيات التوفير تنتشر بكثرة بين الموظفين من متوسطي ومحدودي الدخل في المجتمع الفلسطيني، حيث يلجأون لها لمواجهة متطلبات الحياة اليومية كشراء أثاث أو البدء بمشروع صغير يدر ربحاً معقولاً.

وتقوم الجمعيات على فكرة أن يساهم كل مشترك بمبلغ مالي معين كل شهر ويتم في نهاية الشهر تسليمه لأحد المشتركين للانتفاع به وفي الشهر الثاني يتم تسليم المبلغ لشخص آخر وهكذا.

وتختلف قيمة المبلغ المالي المدفوع باختلاف مستويات الدخل للمشتركين في الجمعية الواحدة إلا أن المساهمة المالية لجمعيات التوفير تتراوح ما بين ١٠٠-٥٠٠شيقل.

ويلجأ بعض المشتركين في جمعيات التوفير إلى تحديد الإشتراك بالعملة الأجنبية

الدولار أو الدينار للحفاظ على قيمة المبلغ المدفوع من التآكل خاصة إذا كانت المدة طويلة.

وأشار أحمد الشاعر ٣٠عاماً من مدينة رفح أنه استطاع البدء بمشروع اقتصادي صغير من خلال جمعيات التوفير وقال إنه قدم إلى الوطن قبل نحو عامين ولا يوجد معه سوى ٥٠٠دولار وبسبب عدم قدرته على ايجاد عمل مناسب فكر في إقامة مشروع خاص به، إلا أن عدم وجود المبلغ كان العائق الأكبر.

ويقول اهتديت إلى فكرة الاشتراك في جمعيات التوفير واستطعت من خلالها إقامة مشروع صغير وافتتحت محلاً في المدينة وبالفعل بدأ المشروع يكبر واكتسبت ثقة التجار وأصبحت أحصل على سيولة نقدية بسهولة.

ويشترك الشاعر في عدة جمعيات في آن واحد ويحرص على أخذها في مواعيد مختلفة من أجل استغلالها في تسديد التزامات المحل والعائلة والتي لا يمكن الإلتزام بها دفعة واحدة.

ويقول.. اشترك الآن في خمس جمعيات توفير وأدفع بها بانتظام وعندما أحصل عليها أقوم بتسديد جزء من الالتزامات وأحياناً تطوير مشروع.

وأضاف.. أحياناً يكون المطلوب مني مبلغاً كبيراً وهذا يفوق مقدرتي على تسديده خلال شهر واحد ولهذا أقوم بتسديده عبر «جمعية التوفير».

الموظف أشرف مطر من غزة نموذج رائع على كيفية الاستفادة من جمعيات التوفير في تسديد متطلبات الحياة القاسية.. ويقول إنه استطاع من خلال جمعيات التوفير التي اشترك بها مع موظفي المؤسسة التي يعمل بها من تشطيب شقته والعيش بشكل مستقل عن العائلة.

وقال.. منذ أربع سنوات تقريباً وأنا أوفر جزءاً من مرتبي المتواضع من أجل توفير متطلبات الحياة القاسية وبالفعل تمكنت من تشطيب شقتي ومساعدة أخي في إتمام مراسم الزواج.

وأضاف: عندما تنتهي الجمعية أقوم مباشرة بمحاولة تكوين جمعية توفير أخرى حتى أواصل مهمة توفير نقودي التي غالباً مايتم صرفها خلال أشهر.

يشار إلى أن بعض الجمعيات تعتمد على العاملين في نفس المؤسسة أو الفئة العمرية أو حتى الجنس حيث غالباً مانرى جمعيات توفير خاصة بالنساء وأخرى بالشبان وتلاميذ المدارس.

ويقول مطر إن أهم شيء لنجاح أية جمعية توفير، هي توفر الصدق والالتزام بمواعيد التسديد لأن عدم الالتزام يعني ضرب فكرة الجمعية من الأساس، مؤكداً أنه واجه الكثير من الاشكالات والمصاعب في بداية العمل مع الجمعيات.

ويؤكد أن الاقبال على الاشتراك في جمعيات التوفير يزداد خلال الأوضاع الاقتصادية الصعبة مثل التي يمر بها كثير من الأسر الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى.

وتؤمن الموظفة وفاء بأن الاشتراك في الجمعية أفضل من الحصول على قروض أو أقساط خاصة في تجنب نسبة الفائدة التي يتم وضعها إذا حصل الفرد على قرض أو اشترى قطعة أثاث بالتقسيط.

وتقول.. إذا رغبت في شراء قطعة أثاث أو جهاز كهربائي للمنزل فإنني اشترك في احدى الجمعيات مع صديقاتي وعندما أحصل على الجمعية أقوم بشراء ما يلزمني، وهو الأمر الذي يساهم في تخفيض نسبة الفائدة والربح خاصة وأن بعض التجار يميلون إلى زيادة سعر الأثاث أو البضاعة إذا حصل عليها الزبون بالتقسيط.

أما الشيء المشجع والمفرح ما توصل إليه بعض تلاميذ المرحلة الابتدائية في مخيم النصيرات والذين اتفقوا معاً على دفع جزء من مصروفهم اليومي من أجل الاشتراك في جمعية توفير يتم تخصيصها لأحدهم كل أسبوع.

وتقول أم حسام والدة أحد التلاميذ إن ابنها اشترك مع أصدقائه في جمعية حالية متواضعة كان يدفع خلالها نصف شيكل يومياً من مصروفه الخاص الأمر الذي ساعده في فهم وتقبل فكرة التوفير.

وتؤكد أنها استطاعت عبر الجمعية التي وفرها «حسام» شراء قطعة أثاث له في غرفته الأمر الذي أدخل الفرحة إلى قلبه وشعر بمدى مساهمته في بناء وتأثيث فكرته.

صدر حديثاً

إعداد راقية أبو غوش

باسم مكحول و نصر عطياني

صناعة البرمجيات في الضفة الغربية وقطاع غزة: الواقع والآفاق. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠٢.

تهدف هذه الدراسة، في ضوء التغيرات والاعتبارات التي ذكرت، إلى دراسة الجوانب الرئيسية المتعلقة بصناعة تكنولوجيا المعلومات، مع التركيز على فرع البرمجيات، كونه من أهم الفروع الحالية في قطاع تكنولوجيا المعلومات من جهة، ولكونه القطاع الواعد من حيث قدرته على تصدير منتجاته في الوقت الحالي والمدى المنظور من جهة أخرى.

تتكون الدراسة من خمسة أجزاء. يناقش الأول منها هيكل وأداء الصناعة من حيث ظروف الإنتاج، وأحجام الشركات، وتكلفة الإنتاج، والأجور، والقيمة المضافة والإنتاجية. ويناقش الجزء الثاني المبادرات الرسمية وغير الرسمية الهادفة لدعم هذه الصناعة، ويناقش الجزء الثالث اقتصاديات صناعة البرمجيات من حيث مميزاتها، وأنواعها، ومراحل إنتاجها، وأنظمة الجودة المستخدمة في إنتاجها، والسياسات العامة الموجهة لها، والدروس المستقاة من تجارب الدول الأخرى. ويناقش الجزء الرابع مقومات صناعة البرمجيات في المناطق الفلسطينية، من حيث القوى البشرية، وحجم السوق والبنية التحتية، والبيئة الاستثمارية. ويناقش الجزء الخامس مشاكل الصناعة الحالية وآفاقها المستقبلية من خلال اقتراح مجموعة من السياسات اللازمة في الأجلين القصير والطويل.

نادرة شلهوب- كيفوركيان

قتل النساء في المجتمع الفلسطيني. القدس: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ٢٠٠١.

يسعى هذا التقرير لوضع حد للاسم المغلوط «القتل دفاعا عن الشرف»، الذي يفرض ارتباطا كريها وغير صحيح بين مفهوم الشرف وقتل إنسان، فيحاجج من أجل استخدام مصطلح أكثر دقة هو «قتل الإناث». يتمثل الهدف من هذا المشروع في البحث في ظاهرة قتل الإناث في نطاق المجتمع الفلسطيني.

يبحث هذا التقرير في قضايا ٦٩ امرأة توجهن إلى المركز ما بين الأول من تموز ١٩٩٧ والأول من تشرين الثاني ١٩٩٩ تحت ضغط الخوف من أن يتم قتلهن باسم الشرف. يتضمن البحث معلومات قدمتها الضحايا ومقابلات أجريت مع وجهاء عشائريين ومخاتير قرى ومسؤولين في الشرطة والمدعي العام وقضاة ومحامين وأطباء وأخصائيين جنائيين. أيضا تم تجميع وتوثيق وثائق من مكتب المدعي العام ووزارة الصحة والجهاز المركزي للإحصاء والشرطة ومن ملفات محامين جنائيين تعاملوا مع قضايا قتل إناث حديثة العهد.

من النتائج الهامة لهذا البحث أن التقرير يدعو إلى تعريف جديد لقتل الإناث، فقد استطاع، المركز ومن خلال هذا البحث ، وبالاستناد إلى الخبرات الأكاديمية والإكلينيكية في آن، بتوسيع المفهوم المتعارف عليه لقتل الإناث (أو القتل«دفاعا عن الشرف») بحيث يعكس الواقع الفعلي للظاهرة ومن منظور الصحة نفسها.

قسم التقرير إلى سبعة أجزاء ، الأول بيانات وصفية، الثاني وصف عام للحالات، الثالث التحليل الإكلينيكي للحالات، الرابع التعامل مع قتل الإناث من خلال النظام العشائري، الخامس، تحليل البيانات من مكتب المدعي العام، السادس تحليل سجلات المحاكم، الأخير تحليل السجلات والمقابلات مع الشرطة.

زكريا محمد

في قضايا الثقافة الفلسطينية. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٢.

تبين الدراسة أن الحياة الثقافية الفلسطينية، على الرغم مما حققته من إنجازات، وعلى الرغم من الدور الذي لعبته في صيانة الهوية الوطنية من التبديد والضياع، تعاني من مشكلات عميقة. يعود بعض هذه المشكلات إلى الموقع الجغرافي لفلسطين وما نتج عنه من آثار ثقافية وسياسية. ويعود بعضها الآخر لأسباب تاريخية تتعلق بالكيفية التي انخرطت فيها فلسطين بحركة النهضة والإحياء العربيتين. في حين النهضة ضاعفت من المشكلات القديمة وخلقت مشكلات كبرى لم يكن من السهل مواجهتها.

لقد عانت الحياة الثقافية الفلسطينية من انعدام (أوضعف) مركز ثقافي ثابت ومهيمن، يركز الحياة الثقافية ويصهر قضاياها وأجيالها- على الرغم من دور القدس الخاص-الأمر الذي أدى إلى ضعف الارتباط بين قطاعات المنتجين، وإلى ضعف التقاليد الثقافية إجمالا.

كذلك، فإن المواجهة مع العدو، وطول هذه المواجهة، التي امتدت إلى قرن من الزمان، فرضت نفسها على كل حقل من حقول الثقافة، خالقة توتراً دائما وعاليا بين الفرد والجماعة، بين الحرية والواجب، بين الثبات والتحرك.

أكثر من ذلك فقد كانت المواجهة تدفع، دوما، إلى الانغلاق على الذات والتمسك بالثابت الأكيد، والخوف من المتحرك والمحتمل ، أي أنها كانت تنشر روح المحافظة، وتضرب روح المغامرة والتجريب والتجديد. أيضا لم يحظ الشعب الفلسطيني بمنهج تعليم وطني موحد. فكل قطعة من قطعه في الوطن أو الشتات كانت تملك منهاجها التعليمي الخاص. وهكذا افتقدت الحياة الثقافية الفلسطينية بنيتها التحتية الحقيقية -نظام التعليم- التي هي القاعدة الفعلية لتطور الآداب والفنون والفكر.